

### افتتح ندوة حول دور ادارات البحوث الاقتصادية في القطاع المصرفي والمالي

## الوزان: "الدولي" يخطط لعقد مواسم علمية تتناول العمل المصرفي الإسلامي وتطويره

**■ أنطونيو: المبادرة والاحتراف والنزاهة والصدق مبادئ ضرورية لإدارات البحوث في قطاع الخدمات المصرفية**  
**■ أبل: البنوك التي تفتقد لإدارات البحوث الاقتصادية عانت من عدم إلام سريع لآثار الأزمة وانعكاساتها**



عبد الوهّاب الوزان

كتب- محمد المولك

أكد رئيس مجلس الإدارة في بنك الكويت الدولي عبد الوهّاب الوزان أن البنك يخطط لعقد مواسم علمية متخصصة، وذلك من منظور الواجب الاجتماعي والمهني لقطاع العمل المصرفي الإسلامي. مشيراً إلى أن التفتيشات المتخصصة تركز على تناول مجالات العمل المصرفي الإسلامي وكل ما يمكن أن يساهم في تقييده سواء من حيث التقنية والتطور أو من حيث نشر المعرفة والتوعية وتبادل الآراء والافكار والتي تهدف إلى بلوغ جميعها إلى تعزيز وتطوير العمل المصرفي الإسلامي في الكويت.

وأضاف الوزان في كلمته افتتح بها ندوة دور إدارات البحوث الاقتصادية في العمل المصرفي والمالي التي نظّمها بنك الكويت الدولي من امس ضمن فعاليات موسمه العلمي والمهني التخصصي وواضرها فيها البروفيسور أنطونيو أنطونيو المدير التنفيذي ومؤسس شركة فانتاشال للدراسات والاستشارات الاقتصادية والتدريب (FRT&C)، والدكتور أكثم الغفيرة أستاذ مشارك في التمويل والبنوك بجامعة الإمارات (العين)، والدكتور صادق أبل مدير إدارة البحوث الاقتصادية وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الكويت الدولي أن هذه الندوة تأتي في سياق اهتمام بنك الكويت الدولي بالتواصل المستمر في خدمة المجتمع وتنمية مهاراته العلمية والمهنية من خلال التفاعل مع مراكز البحث والجامعات المتخصصة في مجالات التمويل والاقتصاد الإسلامي، مبيّناً أنها تهدف إلى التأمّن على الباحثين والمعلمين في عمل البنوك وشركائهم في القطاع المصرفي والمالي، وهو أمر ذو أهمية علمية على مستوى الكويت تناقش دور الموضوع بمساهمة شخصيات متخصصة لها خبرة طويلة في هذا المجال.

#### خط سطر استراتيجيّة

وأوضح البروفيسور أنطونيو المدير التنفيذي ومؤسس شركة فانتاشال للدراسات والاستشارات الاقتصادية والتدريب (FRT&C) أهمية دور إدارات البحوث الاقتصادية في القطاع المصرفي ودورها التميز في وضع الخطط الاستراتيجية للمؤسسات المالية وإثراء البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي وتوظيف أواصر التعاون والمشاركة في مجالات البحوث والدراسات الاقتصادية المتخصصة في مجالات التمويل والاقتصاد الإسلامي، مبيّناً أنها تهدف إلى التأمّن على الباحثين والمعلمين في عمل البنوك وشركائهم في القطاع المصرفي والمالي، وهو أمر ذو أهمية علمية على مستوى الكويت تناقش دور الموضوع بمساهمة شخصيات متخصصة لها خبرة طويلة في هذا المجال.

**■ المغايرة: دوائر الأبحاث والدراسات أصبحت الرافعة الكبرى في أي مؤسسة مالية تسعى إلى التميز**

المخاطر لدى البنك والتمويل وتوزيع الأصول ... الخ. وقال إن إدارات البحوث الاقتصادية في القطاع المصرفي ينبغي أن تركز على مجموعة من الجوانب والمبادئ من أهمها المبادرة والاحتراف والنزاهة والصدق والمصداقية. وذلك حتى يتحقق لها أعلى معايير الجودة والاستجابة للعملاء والمساهمين. لافتاً إلى أن أهم وظائف إدارات البحوث الاقتصادية في القطاع المصرفي تتمحور في تطوير وتحديد قواعد السياسات التي تستوي الخلل والمالي في مجال الاقتصاد الكلي، وإعداد الأبحاث والتقارير التي تعكس تحركات أسواق البنوك الإسلامية، وتوفير خدمات التحليل والإشارات التنفيذية والمساهمين، وكذلك إعداد دراسات وأوراق عمل حول التأثيرات المتوقعة للتغيرات الاقتصادية في عمليات وأنشطة البنك ... الخ.

والبحر أنطونيو إلى أن إدارات البحوث الاقتصادية في القطاع المصرفي تتطلب كمية كبيرة من الموارد حتى تلبي التطلعات، وكذلك تحتاج إلى فريق عمل يتمتع بخبرة كبيرة ومؤهلات مناسبة ليحقق لهم القدرة على الوصول إلى البيانات الصحيحة، مشيراً إلى أنه عند إعداد البحوث يجب أن تضع في الاعتبار التغييرات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر، والتي تؤثر في البنوك، ومراعاة أن هذه التغييرات تؤثر في هيكل الأسواق المالية السالفة ولها تأثيرها على تطوير عمليات البنك ومنتجاته وإيصالها إلى ترضي المستثمرين الاقتصادية والشريعة.

#### تجربة "الدولي"

من جانبه استعرض الدكتور صادق أبل مدير إدارة البحوث الاقتصادية وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الكويت الدولي تجربة إدارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت الدولي مبيناً أنه على الرغم من اختلاف اهتمامات وأولويات إدارات البحوث الاقتصادية في مختلف أنواع البنوك سواء كانت متخصصة أو تقليدية أو إسلامية أو أية مؤسسات مالية أخرى فإنه يمكن القول بأن لهذه الإدارات دوراً متمهماً ومهماً في البنوك الإسلامية إن القانون يجرى لها القيام بالاستثمار المباشر في مجالات الأنشطة النوعية غير المصرفية أو المالية كالتجارة والمقار، والتي يربط عليها تكاليف أصول منفصلة وغير منفصلة، وبالتالي فإنه يجب عليها أن تكون مملوكة بالظروف والعمليات الاقتصادية الحيطية بقطاعات تلك الأنشطة.

وأضاف أبل أن البنوك الإسلامية تحتاج عند وضع خططها الاستراتيجية للعمل داخل أو خارج الكويت أن تلم وتفهم جيداً الجوانب الاقتصادية والية عمل تلك الاقتصادات. مشيراً إلى أن إدارات البحوث تساهم بتوفير الدراسات والأبحاث التي من شأنها استكشاف الفرص الواعدة للاستثمار، وتقدم الدعم الفني في الأبحاث التسويقية التي ترضي إدارة التسويق، عملها بشأن بعض المنتجات، وتابع تتعامه إدارات البحوث الاقتصادية



(تصوير- حمدي حرق)

■ من اليمين أنطونيو أنطونيو والكبير صالح أبل والكبير الكثر المغايرة وطيفة الدوسري

الموجودة في البنوك الإسلامية في إثراء البحث العلمي في مجال أدبيات التمويل الإسلامي وذلك من خلال توظيف أواصر التعاون والمشاركة في المؤتمرات التي تنظمها مراكز البحث والجامعات المتخصصة في مجالات التمويل والاقتصاد الإسلامي.

وقال أبل إن هناك عددًا عواملاً لنجاح إدارات البحوث في البنوك أبرزها أن طابع عمل إدارة البحوث الاقتصادية في البنك يجب أن يتسم بالدقة والمسؤولية والوضوح وأن يكون إنتاجها تشغيلياً غير نظري أي أن تعزل ذاتها في إطار نظري لمجرد قد لا تمت لنشاط البنك بملء، وعملها يجب أن يختلف نوعاً ما عن البحوث الأكاديمية التي تركز على الإضافة العلمية وعلى الأدبيات والنظريات، ويجب ربط عملها بطريقة غير مباشرة بأهداف البنك والتي منها بل لا شك تعظيم الربحية ورفع الجودة، كما لا يجب أن يقتصر دور إدارة البحوث الاقتصادية في تقديم المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بأنشطة البنك فقط، والتي تعتبر بل لا شك مهمة لإثراء خلفية العاملين في البنك. بل يجب أن يكون دور الإدارة أساسياً في رصد كافة العوامل والتغيرات ذات الصلة بأعمال البنك، والتصرف على آثارها المتوقعة على أنشطة البنك، وذلك عن طريق رصد تطورات المؤشرات الاقتصادية وتأثيرها على السوق والعملاء المتخلفة التي تتحكم في السوق. كما يجب أن تتحفظ على مستويات ماريشها الإدارية، وإن لا تتوسع في الصرف على طاعة منشوراتها وتقاريرها. لكي لا تتحول إلى إدارة إعلامية أو إعلانية).

### إدارات البحوث تتطلب مؤهلات وخبرات كبيرة للوصول إلى البيانات الاقتصادية الصحيحة

وأوضح أن إدارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت الدولي تقوم بأداء عملها وفقاً لنسبة تعتمد على التركيز على البحوث التشغيلية التي تهدف إلى ترشيح القرار وزيادة فعاليته وبالتالي رفع فرص الربحية، وتكون هذه البحوث واضحة الهدف والضمون، والعمل على خلال فرق عمل مشتركة مع الإدارات المعنية وفق خطة عمل واضحة (Action Plan) يتعم من خلالها اعتماد مرجعية البحث وإشراك الإدارات المعنية في إعداد البحث، وكذلك استخدام أسلوب العرض المرئي والاجتماع المباشر مع المديرين التنفيذيين والقيادات الإدارية المختلفة وتزويدهم سواء بالدراسات المطلوبة، أو بالتقارير المتعلقة بالعمليات الاقتصادية والمالية ودورها والعمل على خلال (X 33) أي ترتيب الأولويات حسب الأهمية، وقيام الإدارة باستخدام أساليب البحث وإثراء المعلومات التي ترضي إدارة التسويق وخدمة البحث، وفي كل أبحاثها ودراساتها تناول وضع توصياتها وفقاً للأرقام.

وأشار إلى أن من أهم الأعمال التي تقوم بها إدارة البحوث الاقتصادية هو العمل الاستشاري في قضايا متعددة منها على سبيل المثال عدم سري استراتيجية عمل البنك وعند إعداد اختيارات الضغط، ودراسة الجدوى الاقتصادية والأداء وإثراء المعلومات التي ترضي إدارة التسويق والمالي وتناقش الانعكاسات السلبية المحتملة على عمل البنك، مؤكداً أن

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.



(تصوير- حمدي حرق)

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

### تقدم تحليلات واقعية للمستثمرين

## "وضوح" تطلق تقاريرها الدورية حول أداء السوق

أعلن رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة "وضوح" للاستشارات الاقتصادية والأوراق المالية أحمد عبدالله معمر في بدء إطلاق وحول تقاريرها الدورية والتي تتناول تحليلات عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية والشركات المدرجة فيها، مشيراً إلى أن الشركة ستقوم برصصة على أن تكون تقاريرها مستمرة من حيث الشكل والمضمون وتكتمل بنسب التسوق والتحقق من صحة إحصائياتها وتقديم التحليل الوافي والواقعي والذيق عن أداء السوق والشركات.

وأضاف أن التقارير ستكون بشكل أسبوعي على حركة واتجاه السبولة، وهو الجانب الأهم بالنسبة للمستثمرين في السوق، حيث سيتم رصد معظم التقارير مقارنة مع ما يصير الإحصائية لإعطاء صورة وتوقع أفضل أقرب إلى الواقع، ويتم جمعها كمرجعاً يوسياً مع تقاريرها المنشورة السريعة مثل متوسطات الأناقة الشهر.

وقال معمر في تقرير "وضوح" ضمن العديد من المعلومات التي تهم المستثمرين والداعمين بالسوق المالية، وكم من التغيرات أو حركة مؤثر في السوق سواء السعري أو الأجنبي، وذلك كمنح تقاريرها الأولى التي تحتوي على الرسم البياني للمؤشر الأجنبي.

أعلنت شركة "دار الكوثر العقارية" إحدى شركات "الجمعة الخيرية للتنمية والاستثمار" عن مشاركتها في المعرض الدولي للعقار السابع والذي تنظمه شركة أنه عرب لتنظيم المعارض والمؤتمرات لاني الفترة من 20 إلى 23 فبراير الجاري.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة في الشركة أحمد الصقر، أن الشركة ستقوم بطرح أكبر وأضخم مشروع في المعرض وهو مشروع ضيوف السبطين في كبرياء بنظام صكوك الانتفاع المعروف بـ "التأجير شير بشكل صري في الكويت وسلطنة عمان والذي يبلغ قيمته 750 مليون دولار.

وأشار الصقر إلى أن المشروع يتخالف من تملك شقق بنظام صكوك الانتفاع في أول مشروع من فئة الخمس نجوم في كبرياء النمسة.

ويبين الصقر أن مواصفات ومميزات المشروع تتكون من خدمة غرف ومغسلة ومطابخ داخل الأجنحة مزودة بجميع التجهيزات والأعداء، بالإضافة إلى



أحمد معمر



أحمد الصقر

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.

المؤسسة التي لا يوجد فيها إدارات البحوث الاقتصادية قد عانت من عدم الإلام والفهم السريع للآثار والانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وربما أذى أصحاب القرار فيها وقتاً طويلاً بعد أن هذه الأزمة. مطالباً البنوك والمؤسسات المالية في الكويت التي لا يوجد فيها وحدات للبحوث الاقتصادية أن تتصارع إلى إنشاء هذه الوحدات من أجل هيكلها التنظيمية.